محددات البطالة الصريحة في مصر
خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٦)

د. السيد محمد أحمد السريتي
المدرس بقسم الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

محددات البطالة الصريحة في مصر
خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٦)

مقدمة

عرف المجتمع المصري أنواعاً عديدة من البطالة، يمكن تقسيمها إلي ثلاثة أنواع رئيسة، يتمثل النوع الأول منها في **البطالة السافرة أو الصريحة**، وتتمثل في الشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الزيادة في فرص العمل على مواجهة التدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع والمتزايد، مما انعكس في زيادة حجم البطالة الصريحة في مصر من ٢٠٨ ألف عاطل عام ١٩٧٤، إلى حوالي ١,٩مليون عاطل عام ٢٠٠٦، وبالتالي زيادة معدل البطالة السافرة من ٢,٣ ٪ عام ١٩٧٤ إلي ١٢٪ عام ١٩٩٥، ثم تراجع مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي إلي حوالي ٪ عام ٢٠٠٦ (I L O, 2007).

وتأخذ البطالة السافرة أو الصريحة في مصر بدورها ثلاثة أشكال، **أولها**: **البطالة الهيكلية**: والتي ترجع إلي عدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد المصري. **ثانيها**: **البطالة الموسمية**: وترجع إلى قصور الطلب على عنصر العمل في مواسم دون الأخرى، ويظهر هذا النوع من البطالة في القطاع الزراعي والسياحي. **ثالثها**: **بطالة المتعلمين** : وقد ظهرت في مصر بسبب عدم توافق ناتج التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل؛ غير أنها قد وضعت كمكون مستقل من البطالة الصريحة وذلك لأهميتها وتزايد وزنها النسبي في حجم البطالة، ولا تقتصر وجود هذا النوع من البطالة علي مصر بل أنها موجودة في معظم الدول النامية (**إبراهيم، ١٩٩٤**). وتشير الإحصاءات إلى أن سوق العمل المصري كان يدخله سنوياً ما يزيد عن ٤٠٠ ألف عامل، وأكثر من

نصف هذا العدد من المتعلمين ؛ مما يعنى أن مشكلة البطالة تكمن بالدرجة الأولى في البطالة بين الشباب. ووجود بطالة المتعلمين ناتج عن سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وإهدارها (El-Baradei,2001).

ويتمثل **النوع الثاني** من البطالة التي عرفها المجتمع المصري في **البطالة المقنعة**، والتي ظهرت في بادئ الأمر في الريف، ثم انتقلت إلي الحضر والمدن عبر قنوات الهجرة الداخلية، وقد مثل التعليم أحد هذه القنوات، وكذلك سياسة الالتزام الحكومي بتعيين الخريجين والمسرحين من الجيش في أجهزة الدولة ومشروعاتها العامة. وظاهرة البطالة المقنعة في مصر كانت انعكاساً لتزايد عرض العمل مع قصور فرص التوظف في القطاعات المنتجة ؛ مما أدى إلى اشتغال فائض العمل في مجالات ذات إنتاجيات حدية منخفضة جداً أو منعدمة. وقد ترتب على ذلك، تدنى مستويات الإنتاجية في هذه القطاعات بسبب تشغيل أعداد من العاملين تفوق الاحتياجات الفعلية لهم (**سليمان، ١٩٨٩**). ولا توجد في الواقع أية إحصاءات رسمية عن حجم البطالة المقنعة أو معدلها أو عن توزيعها إقليمياً على الأنشطة الاقتصادية المختلفة. إلا أنه توجد بعض الدراسات التي قدمت تقديرات لتلك الظاهرة في بعض القطاعات ؛ فقد قدرت إحدى الدراسات معدل البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي المصري بما لا يقل عن ٤٠ ٪ من إجمالي العاملين فيه في عام ١٩٧٦ (**فوزي، ٢٠٠٢**).

ويتمثل **النوع الثالث** من البطالة التي عرفها المجتمع المصري في **البطالة الاختيارية**، والتي تتمثل في الأفراد العازفين عن العمل في ظل الأجور السائدة رغم قدرتهم على العمل. وتنتشر البطالة الاختيارية بين عدد كبير من أفراد المجتمع الذين لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، وخاصة فيما بين أفراد الهجرة العائدة من دول الخليج العربي بعد أن أمضوا فيها سنوات طويلة

واعتادوا على مستويات مرتفعة من الأجور، ومن ثم، لا يقبلون العمل في ظل الأجور المتاحة محليا التي تكون متدنية من وجهة نظرهم (**نجا**، ٢٠٠٤).

وسوف يتم التركيز في هذه الدراسة علي النوع الأول من البطالة، والمتمثل في البطالة الصريحة أو السافرة التي تأخذ الشكل الظاهر للبطالة، ويرجع ذلك إلي صعوبة قياس حجم البطالة غير الصريحة ومعدلاتها، وعدم توافر بيانات دقيقة عنها، فضلاً عن اختلاف التقديرات الخاصة بها من جهة إلي أخري.

وتنقسم هذه الدراسة إلي أربعة أقسام، يعرض **أولها**: تطور مشكلة البطالة الصريحة في مصر، ويتناول **ثانيها**: العوامل المؤثرة في البطالة الصريحة في مصر خلال الفترة(١٩٧٤- ٢٠٠٦)، ويقدم **ثالثها**: نموذجاً مقترحاً لتحديد العوامل الرئيسة المحددة للبطالة الصريحة في مصر، ويعرض **القسم الأخير**: نتائج البحث.

أولا : تطور مشكلة البطالة الصريحة في مصر

تم التركيز في هذا القسم علي استعراض أهم التطورات التي لحقت بالبطالة الصريحة في مصر خلال الفترة من (١٩٧٤- ٢٠٠٦)، ونظراً لطول تلك الفترة، واختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات المتبعة خلالها عبر الزمن؛ سيتم تقسيمها إلى ثلاثة فترات، **الأولى** تغطى الفترة (٧٤- ١٩٨١)وهى فترة الانفتاح الاقتصادي، أما **الثانية** فتتعلق بالفترة (٨٢- ١٩٩١)وهى فترة الركود الاقتصادي، والفترة **الثالثة** تتعلق بالفترة من(١٩٩٢- ٢٠٠٦)وهى فترة الإصلاح الاقتصادي.

١-١: تطور مشكلة البطالة خلال فترة الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٤-١٩٨١):

ترتب على سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر ارتفاع معدل النمو الاقتصادي حيث وصل إلى حوالي ٩.٥ ٪ بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي

الحقيقي، وقد أثر ذلك إيجابيا على سوق العمل، إذ تم توظيف حوالي ٣٦٤ ألف فرد في المتوسط سنوياً، وكان معدل نمو التوظف حوالي ٣,٧ ٪ في المتوسط سنوياً؛ بما يفوق معدل نمو كل من السكان وقوة العمل، اللذان قدرا بحوالي ٢,٦٪ ، ٢,٢ ٪ في المتوسط سنوياً على الترتيب خلال نفس الفترة (**Shaban and Others,1995**). وقد أسهم ذلك في عدم تفاقم مشكلة **البطالة الصريحة**، إذ كانت حوالي ٧,٧٪ من إجمالي القوة العاملة، وكانت حوالي ٢,٣٪ من إجمالي عدد السكان في عام ١٩٧٦ ، وهذا ما يوضحه جدول رقم (١) بالملحق الإحصائي. ومن ثم، لم تمثل البطالة الصريحة مشكلة كبيرة خلال تلك الفترة، وذلك بسبب تزايد الأهمية النسبية لكل من الهجرة الخارجية، وقطاع التشييد والبناء، والقطاع غير المنظم، وقطاعات الخدمات وخاصة الاجتماعية في استيعاب أعداد كبيرة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، هذا إلى جانب سياسة التعيين الحكومي. وقد ترتب على ذلك كله، إحداث توازن في سوق العمل(*). وسنتعرف على تطور مشكلة البطالة الصريحة في مصر خلال تلك الفترة علي النحو التالي:

ويتم تحديد البطالة الصريحة من خلال المقياس الرسمي للبطالة، الذي تأخذ به منظمة العمل الدولية وكافة الدول. وقد كان لسياسة الانفتاح الاقتصادي انعكاسات إيجابية واضحة على سوق العمل ومستوى التوظف، حيث ترتب عليها عدم استفحال مشكلة البطالة الصريحة، إذ كانت حوالي ٧,٧٪ من إجمالي القوة العاملة، وكانت حوالي ٢,٣٪ من إجمالي عدد السكان في عام

(*) غير أن الصورة قد اختلفت بالنسبة للبطالة غير الصريحة التي قدر معدلها بحوالي ٢٩ ٪ في المتوسط من قوة العمل؛ بما يمثل حوالي ٣ مليون فرد، وهو ما يشير إلى معاناة الاقتصاد المصري بدرجة كبيرة من الأنواع غير الصريحة من البطالة مقارنة بالشكل الصريح لها.

١٩٧٦ ، وهذا ما يوضحه جدول رقم (١) بالملحق الإحصائي.

ويلاحظ من بيانات جدول (١) بالملحق الإحصائي ما يلي:

١ – زاد **حجم قوة العمل في مصر** من حوالي ٩,٣ مليون فرد في عام ١٩٧٤ إلى ١٠,٥ مليون فرد في عام ١٩٨١/٨٠ ، بزيادة إجمالية قدرها ١,٥ مليون فرد، وبمعدل نمو حوالي٢,٢ ٪ في المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى تزايد هجرة العمالة المصرية إلى الدول العربية النفطية، بسبب الرواج البترولي في هذه الدول. وقد أدى ذلك كله إلى زيادة حجم العمالة المصرية المهاجرة من ٢٠ ألف عامل في عام ١٩٧٦ إلى ما يفوق المليون عامل في بداية الثمانينيات، وبالتالي استوعبت هذه الهجرة نحو ٢٠ ٪ من الزيادة في قوة العمل آنذاك (**الأهواني، ١٩٩٣**) ؛ وقد أسهم هذا الأمر من جانب آخر في انخفاض حجم التدفقات السنوية إلى سوق العمل، ومن ثم، في انخفاض معدلات النمو في قوة العمل.

٢– زاد **الطلب على العمل**، حيث زاد عدد المشتغلين في مصر من حوالي ٨,٩ مليون عامل في عام ١٩٧٤ إلى حوالي ١١,٤ مليون عامل في عام ١٩٨١/٨٠ ، بزيادة قدرها ٢,٦ مليون عامل ؛ بما يمثل حوالي ٣٦٤ ألف عامل في المتوسط سنوياً، وبمعدل نمو ٢,٩٪ في المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة (**جدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي**).

٣- انخفضت **نسبة المشتغلين في القطاعات السلعية** من حوالي ٦٣ ٪ من إجمالي المشتغلين في عام ١٩٧٤ إلى حوالي ٥٦ ٪ في عام ١٩٨١/٨٠ ؛ حيث كان معدل نمو العمالة بها حوالي ١,٨ ٪ في المتوسط سنوياً وهذا المعدل نصف نظيره على المستوى القومي (**جدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي**) ، وانعكس هذا الأمر في انخفاض نسبة ما استوعبته هذه القطاعات من الزيادة في العمالة

القومية المحققة خلال هذه الفترة لتصبح حوالي ٢٩ ٪ فقط ؛ بما يمثل ١٠٤ ألف في المتوسط سنوياً.

٤- حققت **قطاعات الخدمات الإنتاجية** معدلاً مرتفعاً لنمو العمالة بلغ ٤,٢ ٪ في المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة ؛ وبما يفوق نظيره على المستوى القومي، واستوعبت حوالي ١٧ ٪ من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال هذه الفترة (**جدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي**) ؛ بما يمثل حوالي ٦٣ ألف عامل في المتوسط سنوياً، وازداد نصيبها النسبي من إجمالي المشتغلين بدرجة محدودة.

٥- زاد **نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية** من إجمالي المشتغلين من ٢٢٪ في عام ١٩٧٤ إلى ٢٩٪ في عام ١٩٨١/٨٠ نتيجة لارتفاع معدل نمو العمالة بهذه القطاعات ؛ إذ كان ٥,٧ ٪ في المتوسط سنوياً، وهو ما يفوق نظيره على المستوى القومي(**جدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي**) ؛ مما ترتب عليه استيعابها للنصيب الأكبر من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة وهى ٥٤ ٪ ؛ بما يمثل حوالي ١٩٧ ألف عامل في المتوسط سنوياً .

٦- ارتفع **مستوي التوظف** في المجتمع المصري خلال فترة الانفتاح الاقتصادي ؛ حيث كان معدل نمو التوظف يفوق كثيراً معدل نمو قوة العمل، وبالتالي لم تتجاوز معدلات البطالة الصريحة ٧,٧ ٪ من قوة العمل ؛ بما يمثل حوالي ٨٥٠ ألف عاطل وفقاً للتعداد العام للسكان في عام ١٩٧٦ ولذلك فأن البطالة الصريحة لم تمثل مشكلة كبيرة خلال هذه الفترة ؛ وكان متوسط معدل البطالة الصريحة خلال تلك الفترة حوالي ٤٪ سنويا.

٧- تغيرت **الأهمية النسبية لبعض القطاعات** خلال فترة الانفتاح الاقتصادي، فمثلاً زادت الأهمية النسبية لكل من الهجرة الخارجية، وقطاع التشييد والبناء، والقطاع غير المنظم، وقطاعات الخدمات في استيعاب الداخلين الجدد

إلى سوق العمل، إلى جانب سياسة التعيين الحكومي. وقد ترتب على ذلك إحداث نوع من التوازن في سوق العمل، وتحقيق مستوى مرتفع - نسبياً - من التوظف غير أنه قد صاحب ذلك تشوهات في الهيكل الوظيفي، وحدوث توزيع غير كفء لقوة العمل فيما بين القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن تزامن ظهور كل من الفائض في قوة العمل والعجز فيه في الوقت نفسه (**نجا**، ٢٠٠٤).

١-٢: تطور مشكلة البطالة خلال فترة الركود الاقتصادي(١٩٨٢-١٩٩١):

عاني الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة من ركود اقتصادي، بسبب تأثير بعض العوامل الخارجية، من أهمها: الركود الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، وقد صاحب ذلك، تناقص موارد البلاد من مصادر النقد الأجنبي الرئيسة وهى: صادرات البترول، والتحويلات الخارجية، وإيرادات قناة السويس، والسياحة. وانعكست حالة الركود خلال تلك الفترة في تناقص معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي من حوالي ٩,٥ ٪ في المتوسط سنوياً خلال فترة الانفتاح الاقتصادي إلى ما بين ٦ ٪، ٧ ٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة (٨٣- ١٩٨٥)، ثم استمر هذا المعدل في الانخفاض حتى وصل إلى ١ ٪ في عام ١٩٨٩. كما تزايد اعتماد مصر على الموارد الخارجية من خلال القروض والمساعدات خلال النصف الأول من الثمانينيات؛ مما ترتب عليه زيادة عجز ميزان المدفوعات وزيادة حجم المديونية الخارجية التي قفزت إلى ٤٦ مليار دولار في عام ١٩٨٦(**The World BanK,1991**). وفضلاً عن ذلك؛ فقد ازداد عجز الموازنة العامة من ١٩,١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي في عام ١٩٨٢ ليصل إلى ٢٢,٨٪ في عام ١٩٨٥ (**Sullivan,2002**). وقد انعكست هذه الاختلالات في حدوث اختلالات واضحة في سوق العمل؛ حيث بدأت مشكلة

البطالة الصريحة في التفاقم بعدما فقدت الآليات الموقوتة في السبعينيات فاعليتها في المحافظة على المستوى المرتفع من التوظف، الذي لم يصل إلى حوالي ٢٠٠ ألف فرد في المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات في حين كان الوافدون إلى سوق العمل حوالي ٤٢٣ ألف فرد في المتوسط ؛ مما أدى إلى وصول هذه البطالة إلى مستويات حرجة - ووصل معدلها إلى ١٤,٧ ٪ في عام ١٩٨٦- وباتت تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي.

فقد انعكست الآثار الانكماشية للركود الاقتصادي سلبياً على سوق العمل ؛ مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة الصريحة. إذ بدأت مشكلة البطالة الصريحة تتفاقم في الاقتصاد المصري متخذة عدة أبعاد ومنذرة بالخطر على كل من المستويين: الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن انعكاساتها السياسية. فلقد اتجه معدل البطالة السافرة إلى التزايد مع مر الزمن ؛ حيث بلغ ١٤,٧ ٪ في عام ١٩٨٦ ؛ بما يمثل حوالي ٢,١١ مليون عاطل في هذا العام الأخير(**Lofgren, 1993**). ولا تقتصر مشكلة البطالة على الشكل الصريح منها، بل تتعداه إلى أشكال أخرى تشمل مختلف صور الاستخدام غير الأمثل لقوة العمل في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي **(Assaad and Commander, 1994).**

ويمكن التعرف على **تطور مشكلة البطالة الصريحة** خلال تلك الفترة من خلال **جدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي**، ويلاحظ علي هذا الجدول ما يلي:

١- زاد **حجم قوة العمل** في مصر من حوالي ١٠,٥ مليون عامل عام ١٩٨١/٨٠ إلى حوالي ١٤,٨ مليون عامل في عام ١٩٩١/٩٠، بزيادة قدرها ٤,٣ مليون فرد، ومن ثم، يكون التدفق إلى سوق العمل حوالي ٤٢٣ ألف فرد في المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات، وبمعدل نمو ٣,٤٪ في المتوسط سنوياً خلال هذا العقد - وهو يفوق معدل نمو السكان والمقدر بحوالي ٢,٨ ٪ في

المتوسط سنوياً. ويعزى هذا الارتفاع الكبير في معدل نمو قوة العمل خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة عليها إلى: تراجع الطلب الخارجي على العمالة المصرية، نتيجة لانخفاض أسعار البترول، ومما زاد من تفاقم المشكلة وزيادة الموقف سوءاً أن سوق العمل المصري قد شهد هجرة عكسية بدأت منذ منتصف الثمانينيات، وتفاقمت مع حرب الخليج الثانية، وترتب على ذلك زيادة أعداد الداخلين إلى سوق العمل، وأسهم في زيادة رصيد البطالة القائم. وتغير الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة السكان النشطاء اقتصادياً؛ حيث أنه في عام ١٩٩٠على سبيل المثال كان حوالي ٥٧٪ من السكان في الفئة العمرية (١٥- ٦٤)سنة، رغم أن قوة العمل تمثل حوالي ٢٧.٢٪ من الحجم الكلى للسكان.هذا فضلاً عن زيادة نسبة الإناث في قوة العمل(**نجا، ٢٠٠٤**).

٢- زاد **الطلب على العمل**، حيث زاد عدد المشتغلين في الاقتصاد المصري من حوالي ١١.٤مليون عامل في عام ١٩٨١/٨٠إلى حوالي ١٣.٤ مليون عامل في عام ١٩٩١/٩٠بزيادة إجمالية حوالي ٢ مليون عامل؛ بما يمثل حوالي ١٩٤ ألف عامل في المتوسط سنوياً، وبمعدل نمو ١.٦٪ في المتوسط سنوياً خلال هذا العقد، وهذه القيم أقل بكثير في هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة عليها.

٣- تراجعت **نسبة المشتغلين في القطاعات السلعية** بدرجة محدودة من ٥٧٪ من إجمالي المشتغلين في عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٥٣.٤٪ في عام ١٩٩١/٩٠ ، وقد كان معدل نمو العمالة بها ١.٢ ٪ في المتوسط سنوياً، وهو أقل من نظيره على المستوى القومي خلال هذا العقد، واستوعبت هذه القطاعات حوالي ٤٠ ٪ من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد؛ بما يمثل حوالي ٧٧ ألف عامل في المتوسط سنوياً.

٤- تراجع **معدل نمو العمالة في قطاعات الخدمات الإنتاجية** في هذه الفترة - مقارنة

بالفترة السابقة عليها - وأصبح حوالي ١.٩ ٪ في المتوسط سنوياً؛ بما يمثل ٣٤.٣ ألف عامل في المتوسط سنوياً واستوعبت حوالي ١٨٪ من الزيادة في العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد، وزاد نصيبها النسبي من إجمالي المشتغلين بدرجة محدودة ٠.٥ ٪ خلال هذا العقد.

٥ -ارتفع **معدل نمو العمالة في قطاعات الخدمات الاجتماعية** مقارنا بالقطاعات الأخرى، إذ بلغ ٢.٣ ٪ في المتوسط سنوياً؛ بما يمثل ٨٢ ألف عامل في المتوسط سنوياً خلال هذا العقد. ولقد ترتب علي ذلك استيعابها لحوالي ٤٢ ٪ من الزيادة في العمالة القومية المحققة في هذا العقد، وزاد نصيبها النسبي من ٢٨ ٪ من إجمالي المشتغلين في بداية هذا العقد إلى حوالي ٣١ ٪ في نهايته.

٦- كان **معدل نمو قوة العمل** أعلى من ضعف معدل نمو المشتغلين خلال عقد الثمانينيات، ومن ثم فإنه في الوقت الذي كان فيه التدفق السنوي إلى سوق العمل حوالي ٤٢٣ ألف عامل في المتوسط؛ كانت فرص العمل المتاحة حوالي ١٩٤ ألف فرصة عمل في المتوسط سنوياً- بما يمثل أقل من نصف عدد الوافدين إلى سوق العمل - وهذا يعنى أن حوالي ٢٢٩ ألف عامل في المتوسط سنوياً في سن العمل ويبحثون عن العمل ولا يجدونه، ومن ثم، ينضمون إلى رصيد البطالة القائم(**شنودة، ١٩٩١**). وهو الأمر الذي ترتب عليه؛ تفاقم مشكلة البطالة الصريحة، التي وصل معدلها إلى أعلى قيمة له وهو ١٤.٧ ٪؛بما يفوق ٢ مليون عاطل وفقاً لتعداد عام ١٩٨٦. كما قدر متوسط معدل البطالة الصريحة خلال هذا العقد بما يفوق ٧٪ في المتوسط سنوياً، وقدر معدل نمو البطالة الصريحة بحوالي ٩.١٪ في المتوسط سنوياً خلال هذا العقد. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي. وبالتالي فإن التوازن الظاهري في سوق العمل المصري - الذي تحقق خلال فترة

الانفتاح الاقتصادي - قد اختل خلال فترة الركود الاقتصادي نتيجة لاعتماده على آليات خاصة وموقوتة يصعب الاعتماد عليها كثيراً، وكان من المنطقي أن تبرز مشكلة البطالة السافرة في مصر وتتفاقم بشكل حاد بعدما فقدت هذه الآليات فاعليتها.

ويرجع ارتفاع **حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها** خلال فترة الركود الاقتصادي (٨٢- ١٩٩١) إلى مجموعتين من العوامل تتمثل **الأولى منهما في: عوامل خارجية** تشتمل على تراجع أسعار الصادرات وحصيلتها، وزيادة حجم الديون الخارجية وأعباء خدمتها، وضعف القدرة على الاستيراد، وانخفاض الطلب الخارجي على العمالة المصرية وتراجع تحويلاتها، وترتب على ذلك كله انخفاض معدل نمو الاستثمارات القومية، ومن ثم، معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي. وتتمثل **الثانية منهما في: عوامل داخلية** أهمها تراجع الحكومة عن سياسة التعيينات وانخفاض قدرة القطاع غير المنظم على استيعاب مزيد من العمالة، وتراجع النمو في القطاع الزراعي، وتزايد الاعتماد على الأساليب الفنية المكثفة لرأس المال، وقد أسهمت هذه العوامل في تخفيض قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب مزيد من العمالة الوافدة إلى سوق العمل. وقد انعكس ذلك في زيادة حدة مشكلة البطالة الصريحة خلال فترة الركود الاقتصادي مقارنة بفترة الانفتاح الاقتصادي (**نجا**، ٢٠٠٤).

١-٣: تطور مشكلة البطالة خلال فترة الإصلاح الاقتصادي(١٩٩٢-٢٠٠٦):

اتجهت الحكومة المصرية في بداية التسعينيات إلى تبنى مجموعة متكاملة من سياسات الإصلاح الاقتصادي، وقد أطلق عليها برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والتي استهدفت الخروج من الوضع الاقتصادي المتدهور، ويتكون برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري من ثلاثة مكونات رئيسة

وهى: برنامج التثبيت، وبرنامج التكيُّف الهيكلي، والبعد الاجتماعي. وتنقسم الأسباب وراء الأخذ بهذا البرنامج إلى مجموعتين: إحداهما داخلية وثانيتهما خارجية (**Mohammed, 1987**). وتتمثل الأسباب الداخلية في تراجع معدلات الأداء الاقتصادي، والنمو غير المتوازن فيما بين القطاعات، وارتفاع معدلات التضخم، وتزايد عجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى تدنى الأداء الاقتصادي للمشروعات العامة، والتشوهات السعرية، واختلالات سوق العمل وزيادة حدة البطالة. بينما تتمثل **الأسباب الخارجية** في العجز المتزايد في ميزان المدفوعات، وعدم واقعية سعر صرف الجنيه المصري وتعدده، وتزايد كل من المديونية الخارجية وأعباء خدمتها، والآثار السلبية لحرب الخليج الثانية.

ويهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة إلى علاج المشاكل التي واجهت الاقتصاد المصري خلال عقد الثمانينيات، التي كانت وراء الأخذ بهذا البرنامج سواء أكانت أسباباً داخلية أم خارجية. غير أن مشكلة البطالة لم تحظ بأهمية تذكر في ظل هذا البرنامج؛ ذلك أن مكوناته قد خلت من أية سياسات مباشرة للتعامل مع هذه المشكلة، وجاء ذلك بصورة غير مباشرة وهامشية من خلال **الصندوق الاجتماعي للتنمية**. كما أن الأساليب التي طرحت لمعالجتها من خلال الصندوق لا تعدو أن تكون نوعاً من الحلول المؤقتة قصيرة الأجل لا تتلاءم مع تلك المشكلة المزمنة وواقعها في الاقتصاد المصري، فضلاً عما يترتب على تطبيق سياسات هذا البرنامج من الآثار السلبية على سوق العمل سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

فقد أدت السياسات المكونة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري إلى التأثير سلباً في معدل نمو التوظف أو زيادته بمعدلات لا تتناسب مع الزيادة في قوة العمل؛ ذلك أن هذه السياسات قد عضدت بعضها بعضاً في التأثير سلباً في قدرة

الاقتصاد في توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب التدفقات المتزايدة إلى سوق العمل ؛ لينتهي الأمر إلى زيادة حدة البطالة الصريحة في الاقتصاد المصري ؛ الأمر الذي يتناقض مع رؤية واضعي هذه البرنامج في الدول النامية ، ومنها مصر.

تشير نتائج بحث العمالة بالعينة، وبيانات الهيئات الدولية إلى تزايد حجم البطالة الصريحة ومعدلها في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. فقد زد عدد العاطلين من حوالي ١,٤ مليون عاطل في عام ١٩٩١/٩٠ إلى حوالي ١,٩ مليون في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وبالرغم من تزايد العدد المطلق للعاطلين إلا أن معدل البطالة ظل كما هو ٩,٣ ٪ في عام ١٩٩١/٩٠ وعام ٢٠٠٧/٦ ، باستثناء بعض السنوات التي ارتفع فيها ذلك المعدل وبخاصة عامي ١٩٩٣/٩٢ ، ١٩٩٦/٩٥ ؛ حيث وصل إلى ١٠,٩ ٪ ، ١١,٧ ٪ على التوالي. ويرجع ثبات معدل البطالة الصريحة إلى أن معدل نمو التوظف يساوي معدل نمو قوة العمل خلال عقد التسعينيات. غير أن معدل البطالة قد ارتفع بعد ذلك حتى وصل إلى ١٠٪ في عام ٢٠٠٥/٤ **(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٧)**. ومن المتوقع أن تزداد حدة هذه المشكلة أكثر في المستقبل خاصة في ظل تزايد أعداد الداخلين إلى أسواق العمل وتراجع كل من حركتي الهجرة الخارجية والتعيينات الحكومية **(The World Bank,2005)**. ورغم تراوح المعدلات السنوية المعلنة للبطالة الصريحة فيما بين ٩٪ ، ١٠٪ في المتوسط خلال عقد التسعينيات وبداية الألفية الثالثة وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والهيئات الدولية ، غير أن الواقع يشير إلى أن هذه المعدلات تفوق ذلك بكثير - وفضلاً عن ذلك ، فإن هناك اتجاه تصاعدي لكل من حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها - **الأمر الذي يتأكد من الملاحظات الآتية** :

١- تراخي معدلات نمو الاستثمارات بصفة عامة، فضلاً عن تركزها في

الأنشطة الاقتصادية التي تتسم بضعف قدرتها على استيعاب العمالة التي تنخفض فيها مرونة التوظف مثل: الصناعة والتعدين، والخدمات الاجتماعية، وكانت مرونة التوظف/الاستثمار بكل منهما على التوالي ٠,٦٢، ٠,٠٤ ؛ بينما الأنشطة ذات مرونة التوظف/الاستثمار المرتفعة فتتسم بمحدودية الاستثمارات الموجهة لها مثل: التشييد والبناء ١,٥١ ، والتجارة والمال ١,٧٦ (فوزي، ٢٠٠٠).

٢- تناقص معدل نمو الناتج المحلى الحقيقي في مصر الذي قدر بحوالي ٤,٤ ٪ في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، وانخفض إلى ٣,٣ ٪ في عام ٢٠٠١ ثم إلى ١,٦ ٪ في عام ٢٠٠٢ وارتفع قليلاً إلى ٢,٩ ٪ في عام ٢٠٠٥، وهذه المعدلات أقل من المعدل المستهدف المقدر بحوالي ٦ ٪ أو ٧ ٪ سنوياً؛ مما يؤثر سلبياً في قدرة الاقتصاد على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

٣ - قدرت بعض الدراسات التطبيقية معدلات البطالة الصريحة في مصر خلال عقد التسعينيات فيما يتراوح بين ١٥٪، ١٧,٥٪ من قوة العمل (Khier,2002).

٤- ارتفاع عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل من أقل من نصف مليون عامل في بداية التسعينيات إلى ما يفوق ٠,٨ مليون عامل في عام ٢٠٠٥.

٥- تكالب نحو ٥ مليون عامل على التقدم في برنامج التوظف الحكومي الذي تم الإعلان عنه في عام ٢٠٠١ الذي تضمن شغل ١٧٠ ألف وظيفة حكومية، وهذا خير دليل على وجود كم هائل من البطالة الصريحة في المجتمع المصري.

٦ - أن رصيد البطالة الصريحة المتراكم قد تزايد من ١,٤ مليون عاطل في بداية التسعينيات ليتراوح ما بين ٢ ، ٢,٥مليون عاطل في عام ٢٠٠٥.

٧- زيادة حجم البطالة الدورية ومعدلها تلك التي نتجت عن ظروف الركود الاقتصادي العالمي، والتغيرات السياسية على الساحة الدولية. فمثلاً، قدرت البطالة الدورية نتيجة لتأثر قطاع السياحة والأنشطة المرتبطة به والناتجة عن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بحوالي ٣٨٧ ألف متعطل (فوزي،٢٠٠٠) .

يتضح مما سبق، أن معدلات البطالة الصريحة لم يتعد ٧,٧٪ خلال فترة الانفتاح الاقتصادي، ثم زادت معدلاتها إلي ١٤,٧٪ خلال فترة الركود الاقتصادي، في حين كانت معدلاتها حوالي ١٠٪ خلال فترة الإصلاح الاقتصادي، مما يدل علي زيادة حدتها، ولذا يجب علاجها والحد منها.

ثانيا: العوامل المؤثرة في البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٦)

بناءً على ما تم استعراضه في القسم السابق من تطور البطالة الصريحة؛ ووفقاً للظروف التي مر بها الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٤- ٢٠٠٦)، فإن أهم العوامل التي يحتمل أنها أثرت في حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها في مصر تتمثل في كل من: حجم الناتج المحلى الحقيقي ومعدل نموه، وعدد السكان ومعدل نموه، وحجم الاستثمار القومي الحقيقي ومعدل نموه، وحجم الأجور الحقيقية ومعدل نموها، ومعدل التضخم، وحجم صافي الهجرة للخارج ومعدل نموها، والتحولات الاقتصادية المتمثلة في سياسة الانفتاح الاقتصادي، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي. وسوف يتم التركيز على هذه العوامل فقط على الرغم من وجود عديد من العوامل الأخرى. وسيتم توضيح أثر هذه العوامل في حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية؛ حيث يتم تحديد العلاقات المتوقعة مبدئياً - أو قبلياً - بين كل من حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها من جهة، وكل من هذه المتغيرات التفسيرية من جهة أخرى، هذا في ظل افتراض

ثبات المتغيرات التفسيرية الأخرى .

١ـ **حجم الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي ومعدل نموه :** فكلما ازداد حجم الناتج المحلى الإجمالي وارتفع معدل نموه أدى ذلك إلى زيادة مستوى التوظف نتيجة لخلق مزيد من فرص العمل الجديدة ؛ مما يترتب عليه انخفاض كل من حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها، ويتحقق ذلك في ظل ظروف الرواج الاقتصادي، ويحدث العكس، في ظل ظروف الركود الاقتصادي، أي أنه من المتوقع أن توجد علاقة عكسية بين حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها وحجم الناتج المحلى الحقيقي ومعدل نموه.

٢ـ **عدد السكان ومعدل نموه** : تؤدى زيادة معدلات النمو السكاني وما يترتب عليها من زيادة في أعداد السكان الناشطين اقتصادياً إلى زيادة عرض العمل ؛ مما يؤدى بدوره إلى زيادة حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها، نظراً لعدم قدرة الطلب على استيعاب مزيد من المعروض من قوة العمل ؛ وهو ما تعانى منه معظم الدول النامية، ومنها : مصر ؛ خاصة في ظل قصور فرص العمل بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي. ويمثل هذا الأمر أحد الأسباب الأساسية لمشكلة البطالة الصريحة في مصر. وعليه فمن المتوقع أن توجد علاقة طرديه بين حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها وحجم السكان ومعدل نموه.

٣ـ **حجم الاستثمار القومي الحقيقي ومعدل نموه :** كلما ازداد حجم الاستثمار في المجتمع وارتفع معدل نموه أدى ذلك إلى خلق مزيد من فرص العمل الجديدة ؛ مما يؤدى بدوره إلى الارتفاع بمستوى التوظف، ومن ثم، يسهم في الحد من الزيادة في حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها، والعكس صحيح. ولذلك من المتوقع أن توجد علاقة عكسية بين حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها وحجم الاستثمار القومي الحقيقي ومعدل نموه. ولكن تتوقف هذه العلاقة علي كل

من حجم الاستثمار القومي الحقيقي ومعدل نموه، ومعامل العمل/رأس المال؛ حيث اتسمت الاستثمارات الجديدة بدرجة عالية من التقنية مع ميل المشروعات الإنتاجية إلي التركيز علي استخدام الاستثمارات كثيفة رأس المال والموفرة لعنصر العمل، الأمر الذي قد ينعكس في زيادة معدل البطالة الصريحة، ونوعية الأنشطة التي يوجه إليها هذا الاستثمار.

٤- **حجم الأجور الحقيقية ومعدل نموها**: تمثل الأجور مكوناً أساسياً من مكونات التكاليف الكلية في عمليات الإنتاج لدى المشروعات، ومن ثم، فإن تغيرها يؤثر في الأرباح الخاصة بها، وبالتالي، تتأثر بها مستويات الإنتاج والتوظف؛ فكلما ازدادت مدفوعات الأجور، وكان معدل نموها يفوق معدل نمو الإنتاجية، فإن هذا الأمر يؤدى إلى زيادة التكاليف الكلية، ومن ثم، يكون ذلك على حساب الأرباح؛ مما يحد بدوره من النمو والتوسع في عمليات الإنتاج، ويؤثر سلباً في مستوى التوظف؛ حيث يزداد حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها. والعكس صحيح. وعليه فمن المتوقع أن توجد علاقة طردية بين حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها ومستويات الأجور الحقيقة ومعدلات نموها.

٥- **معدل التضخم**: هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفقاً للمنطق التقليدي ومنحنى فيليبس؛ حيث أنه في ظروف الرواج الاقتصادي يزداد الطلب الكلى، وترتفع مستويات الأسعار، ويقترن ذلك بزيادة الطلب على العمل، ويرتفع مستوى التوظف، ومن ثم، يقل حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها، ويحدث العكس في حالات الركود. ولكن الفكر الاقتصادي الحديث قدم ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي؛ حيث يزداد كل من حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها مع ارتفاع معدلات التضخم. وتعزى هذه العلاقات إلى وجود عديد من التشوهات السعرية واختلالات الأسواق؛

وخاصة سوق العمل، وهو السائد - حالياً - في اقتصاديات عديدة . ولذا؛ فمن المتوقع أن تكون العلاقة بين حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها ومعدلات التضخم طردية أو عكسية، أي غير واضحة الاتجاه وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية.

٦- **سياسة الانفتاح الاقتصادي:** انتهجت الحكومة المصرية هذه السياسة خلال النصف الأول من السبعينيات؛ خاصة بعد حرب أكتوبر عام١٩٧٣، وما ارتبط بها من زيادة في مستوى تدفقات الموارد المالية الخارجية؛ مما أسهم بدوره في الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي. ولقد اقترن ذلك بارتفاع مستويات التوظف، والحد من مشكلة البطالة الصريحة خلال الفترة الأولى لهذه السياسة (٧٤- ١٩٨١/٨٠). غير أنه مع مر الزمن ظهرت عديد من جوانب القصور لهذه السياسة؛ مما أدى إلى تراجع الحكومة المصرية عنها، وفرضت عديد من القيود التي حدت من فاعلية هذه السياسة، وترتب على ذلك تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتزايدت حدة مشكلة البطالة الصريحة، وبالتالي يمكن القول إن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي قد أسهم إيجابياً في رفع مستويات التوظف، والحد من مشكلة البطالة الصريحة خلال الفترة الفعلية للانفتاح. ولذلك من المتوقع أن توجد علاقة عكسية بين حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها وسياسة الانفتاح الاقتصادي.

٧- **حجم صافي الهجرة للخارج ومعدل نموها:** تؤدى زيادة حجم الهجرة الخارجية الصافية وارتفاع معدلات نموها إلى تقليل عرض العمل المتاح في مواجهة الطلب عليه، ومن ثم، تسهم في الحد من حجم البطالة ومعدلها. كما أن زيادة مستويات الهجرة الصافية يترتب عليها عادة زيادة تحويلات العاملين بالخارج؛ التي يوجه جزء منها لأغراض استثمارية وإنتاجية؛ مما يؤدى إلى

خلق فرص عمل جديدة، ومن ثم، يسهم في الحد من مشكلة البطالة. وقد أسهمت الهجرة الخارجية إلى حد كبير في عدم تفاقم مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات. ولذلك فمن المتوقع أن توجد علاقة عكسية بين حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها وحجم الهجرة الخارجية الصافية ومعدلات نموها.

٨ـ **برنامج الإصلاح الاقتصادي**: انطوى هذا البرنامج على عديد من السياسات ذات الطبيعة الانكماشية التي طبقتها الحكومة المصرية في بداية التسعينات من القرن الماضي، وقد أدى ذلك إلى الحد من فرص التوظف، ومن ثم، أسهم في زيادة حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها، خاصة في ظل تطبيق سياسات إصلاح القطاع العام والخصخصة، وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والحد من التعيينات الجديدة، ومن ثم، يتوقع أن يسهم هذا البرنامج في زيادة حدة مشكلة البطالة الصريحة. وعليه فمن المتوقع أن توجد علاقة طردية بين حجم البطالة الصريحة ومعدلاتها وبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

بناءً علي ما تم من تحديد للعوامل المؤثرة في معدل البطالة في مصر، سيتم في القسم التالي وضع نموذج قياسي يشمل جميع العوامل التي أثرت في معدل البطالة في مصر.

ثالثا: نموذج قياسي لمحددات معدل البطالة الصريحة في مصر

يهدف هذا النموذج إلي تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر فاعلية في التأثير في معدل البطالة الصريحة في مصر، وتحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة في معدل البطالة الصريحة، وترتيب مدى فاعليتها في التأثير في هذه المشكلة حتى يتأتى لصانع القرار الاقتصادي وضع السياسات الاقتصادية والبدائل المختلفة لعلاجها.

٣ـ١: صياغة النموذج:

طبقاً للعوامل التي أثرت في معدل البطالة الصريحة في مصر، وتم تحديدها في القسم السابق سنقوم بصياغة نموذج قياسي لمحددات معدل البطالة الصريحة في مصر خلال الفترة (١٩٧٤- ٢٠٠٦). ووفقاً للنظرية الاقتصادية فإنه توجد ستة متغيرات مستقلة لها تأثير علي معدل البطالة الصريحة، وهي حجم الناتج المحلى الحقيقي ومعدل نموه، وحجم السكان ومعدل نموه، وحجم الاستثمار القومي الحقيقي ومعدل نموه، وحجم الأجور الحقيقية ومعدل نموها، ومعدل التضخم، وحجم صافي الهجرة للخارج ومعدل نموها. ولكن المتأمل في الواقع المصري نجد أن هناك عوامل أخري أثرت في معدل البطالة الصريحة، كان من أبرزها السياسات الاقتصادية التي طبقها الاقتصاد المصري. ومن هذا المنطلق فإن نموذج محددات معدل البطالة الصريحة في مصر، سوف يتضمن تسعة متغيرات. منها معدل البطالة (Y) كمتغير تابع، وحجم الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي (X_1)، وعدد السكان(X_2)، وحجم الاستثمار القومي الإجمالي (X_3)، وحجم الأجور الحقيقة الإجمالية (X_4)، ومعدل التضخم (X_5)، وسياسة الانفتاح الاقتصادي (X_6)، وصافي الهجرة السنوية للخارج (X_7)، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي(X_8). ويحتوي النموذج علي معادلة وحيدة، ويتضمن متغيراً تابعاً، وثمانية متغيرات تفسيرية منها متغيران صوريان Dummy Variables يعكسان أهم السياسات الاقتصادية التي طبقها الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة. وهذا ما يوضحه جدول رقم (١). ويصاغ النموذج وفقاً للمعادلة التالية:

$$Y = A_0 + A_1 X_1 + A_2 X_2 + A_3 X_3 + A_4 X_4 + A_5 X_5 + A_6 X_6 + A_7 X_7 + A_8 X_8 + U_t$$

جدول رقم (١) قائمة متغيرات نموذج
محددات معدل البطالة الصريحة في مصر وكيفية قياس متغيراتها

المتغير التابع	
Y	**معدل البطالة الصريحة:** وتم الحصول عليه بقسمة حجم البطالة الصريحة علي حجم القوة العاملة.
المتغيرات المستقلة	
X_1	**حجم الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي:** وتم الحصول عليه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي علي الرقم القياسي لأسعار الجملة.
X_2	**عدد السكان** : وتم الحصول عليه بعدد سكان مصر في نهاية كل سنة.
X_3	**حجم الاستثمار القومي الإجمالي** : وتم الحصول عليه بقسمة حجم الاستثمار القومي علي الرقم القياسي لأسعار الجملة.
X_4	**حجم الأجور الحقيقة الإجمالية:** وتم الحصول عليها بقسمة حجم الأجور الإجمالية علي الرقم القياسي لأسعار الجملة.
X_5	**معدل التضخم** : وتم الحصول عليها من خلال التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.
X_6	**برنامج الإصلاح الاقتصادي:** وهو من قبيل المتغيرات الصورية، وتكون قيمته مساوية للصفر خلال الفترة (٧٤- ١٩٩١/٩٠) ومساوية الواحد الصحيح بعد ذلك.
X_7	**صافي الهجرة السنوية للخارج:** وتم الحصول عليه بالفرق بين الهجرة إلي الخارج مطروح منها الهجرة إلي الداخل.
X_8	سياسة الانفتاح الاقتصادي: وهى من قبيل المتغيرات الصورية، وتكون قيمتها مساوية الواحد الصحيح خلال فترة الانفتاح الاقتصادي وهى الفترة (٧٤- ١٩٨١/٨٠) وتكون مساوية للصفر فيما عدا ذلك.
U_t	**متغير عشوائى يعبر عن البواقى.**

ومن المتوقع وجود علاقة طردية بين معدل البطالة الصريحة كمتغير تابع وكل من حجم السكان، ومعدل التضخم، وحجم صافي الهجرة للخارج، برنامج الإصلاح الاقتصادي كمتغيرات مستقلة. كما أنه من المتوقع وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة الصريحة كمتغير تابع وكل من حجم الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، حجم الاستثمار القومي الإجمالي، سياسة الانفتاح الاقتصادي، حجم الأجور الحقيقة الإجمالية كمتغيرات مستقلة.

ووفقاً لصياغة النموذج القياسي لمحددات معدل البطالة الصريحة في مصر التي تم التوصل إليها في هذا البند، سنوضح فيما يلي كيفية تقدير النموذج.

٣-٢: تقدير النموذج:

يتطلب تقدير أي نموذج قياسي تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج، وتوضيح الأساس الذي يتم وفقاً له قياس متغيرات النموذج، واختيار النموذج الملائم للتقدير، وأخيراً عرض نتائج التقدير.

أ- مصادر البيانات : قد تم الحصول علي البيانات المستخدمة لتقدير النموذج من خلال أربعة مصادر، **أولها: وزارة التخطيط** من خلال الوثيقة المرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي، **ثانيها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء**، حيث أمكن الحصول علي تعدادات السكان، **ثالثها: صندوق النقد الدولي (IMF)**، **رابعها البنك الدولي (WB)**. فضلاً عن قيام الباحث بإجراء معالجات إحصائية لتوحيد سنة الأساس في البيانات المتاحة للحصول علي الصورة الملائمة كلما دعت الضرورة لذلك. ومن المعالجات :

١- أنه قد تم تعديل الأرقام القياسية للأسعار؛ بحيث يكون الاعتماد على أسعار سنة أساس واحدة هي سنة ١٩٧٤.

٢- جمعت بيانات سلسلة زمنية لكل متغير من المتغيرات سالفة الذكر بالأسعار

الجارية، ثم تم تحويلها إلى متغيرات حقيقية مقومة بالأسعار الثابتة على أساس لأسعار الجملة لسنة الأساس (١٩٧٤). وذلك بهدف أن يعكس التغير في قيم كل منها الجانب الحقيقي لها خلال فترة الدراسة.

بـ قياس المتغيرات : تم قياس متغيرات النموذج وفقا للأسلوب الموضح في جدول رقم (١).

ج – **اختيار النموذج الملائم للتقدير**: تم استخدام أسلوب الانحدار الخطى المتعدد اعتماداً على طريقة **المربعات الصغرى العادية (OLS)**، وهي الطريقة الأفضل بالنسبة للبيانات المتاحة عن مشكلة الدراسة من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية. كما تم تجريب أربعة أنواع من الصيغ الرياضية لمعادلة النموذج هى: (الصيغة الخطية (Linear Model، (الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة (Double-log Model ، (الصيغة اللوغاريتمية الخطية -Log Linear Model)، (الصيغة الخطية اللوغاريتمية (Linear-Log Model. وقد أجريت عديد من المحاولات من خلال برنامج (**TSP_7**) الإحصائي على كل من هذه الصيغ الأربع، كما تم تجريب القيم الكلية والقيم المتوسطة في عملية القياس. وقد وُجد أن الصيغة الأكثر ملاءمة، أى التي تعطى أفضل النتائج هى الصيغة اللوغاريتمية- الخطية. وقد تم استخدام المتغيرات القومية المشار إليها في البند السابق حتى يكون هناك تجانس واتساق في العوامل المؤثرة في معدل البطالة الصريحة، واتضح القيم الكلية للمتغيرات أكثر ملائمة من وجهة نظر المعايير الثلاثة السابقة. وبناءً عليه تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العاديةOLS ذات المرحلة الواحدة في تقدير نموذج محددات البطالة الصريحة في مصر ذو المعادلة الواحدة اللوغاريتمية- الخطية باستخدام القيم الكلية.

ج – نتائج التقدير:

لقد مرت عملية تقدير النموذج بمرحلتين، الأولي تم فيها تقدير علاقات النموذج بصورتها الكاملة المحددة سابقاً. وبفحص النتائج تبين أن هناك بعض المتغيرات المستقلة ذات التأثير غير المعنوي علي المتغير التابع، ولذا تم استبعاد بعض هذه المتغيرات في المرحلة الثانية لتقدير النموذج. ويوضح جدول (٢) نتائج تقدير المرحلة الأولي.

جدول (٢) نتائج المرحلة الأولي
لتقدير نموذج العوامل المحددة للبطالة في مصر خلال فترة الدراسة

LS // Dependent Variable is LY
Date: 6-12-2007 / Time: 5:30
SMPL range: 1974 - 2006
Number of observations: 33

VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
X1	-0.0001287	6.400E-05	-2.0105130	0.0545
X2	0.0555673	0.0075050	7.4040375	0.0000
X3	0.0001068	0.0001128	0.9470331	0.3520
X4	-1.442E-05	0.0001276	-0.1130413	0.9108
X5	0.0075200	0.0072893	1.0316486	0.3114
X6	0.1915765	0.2072910	0.9241911	0.3636
X8	-0.6139754	0.1351969	-4.5413434	0.0001

R-squared	0.863850	Mean of dependent var	1.872053
Adjusted R-squared	0.833595	S.D. of dependent var	0.517201
S.E. of regression	0.210981	Sum of squared resid	1.201846
Log likelihood	8.578617	F-statistic	28.55187
Durbin-Watson stat	0.851843	Prob(F-statistic)	0.000000

وبفحص المعلمات المقدرة في جدول (٢) تبين وجود بعض المعلمات المقدرة غير المعنوية إحصائيا، ولا تأخذ إشارتها المتوقعة اقتصاديا في النموذج وهي: معلمة حجم الاستثمار القومي الإجمالي (X_3)، ومعلمة حجم الأجور الحقيقة الإجمالية (X_4)، ومعلمة معدل التضخم (X_5)، ومعلمة برنامج الإصلاح الاقتصادي (X_6). ولذا تم استبعاد هذه المعلمات من النموذج عند إعادة تقديره في المرحلة الثانية حصلنا علي نتائج معنوية اقتصادياً وإحصائياً، وهذا ما يوضحه جدول(٣).

جدول (٣) نتائج تقدير المرحلة الثانية
لتقدير نموذج العوامل المحددة للبطالة في مصر خلال فترة الدراسة

LS // Dependent Variable is LY
Date: 6-12-2007 / Time: 5:35
SMPL range: 1974 - 2006
Number of observations: 33

VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
X1	-0.0001033	2.746E-05	-3.7604719	0.0007
X2	0.0584902	0.0059981	9.7515056	0.0000
X8	-0.6521083	0.1208738	-5.3949499	0.0000

R-squared	0.853604	Mean of dependent var	1.872053
Adjusted R-squared	0.844159	S.D. of dependent var	0.517201
S.E. of regression	0.204174	Sum of squared resid	1.292292
Log likelihood	7.345118	F-statistic	90.37743
Durbin-Watson stat	0.666827	Prob(F-statistic)	0.000000

وبناء علي ما سبق، يمكن تلخيص نتائج تقدير نموذج محددات معدل البطالة الصريحة في مصر خلال الفترة (١٩٧٣- ٢٠٠٦) في المعادلة التالية:

$$Y = -0.0001033\ X_1 + 0.0584902\ X_2 - 0.6521083 X_8$$
$$(0.00002746) \qquad (0.0059981)$$
$$(0.1208738)$$
$$R2=0.84 \qquad D.W=0.67$$

ونظراً لعدم معنوية معلمة برنامج الإصلاح الاقتصادي، فإن هذا برنامج الإصلاح الاقتصادي ليس له تأثير في معدل البطالة في مصر خلال فترة الدراسة بأكملها. ولذلك سيتم تقسيم فترة الدراسة إلي ثلاثة فترات تعكس الأوضاع المختلفة التي مر بها الاقتصاد المصري، وهي فترة الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٤- ١٩٨١)، فترة الركود الاقتصادي (١٩٨٢- ١٩٩١)، فترة الإصلاح الاقتصادي (١٩٩٢- ٢٠٠٦)، وإعادة تقدير النموذج في كل فترة علي حدة لتحديد الأهمية النسبية للعوامل التي أثرت في معدل البطالة خلال كل فترة. وتوضح الجداول (٤)، (٥) ، (٦) نتائج هذا التقدير في مرحلته الثانية.

جدول (٤) نتائج المرحلة الثانية لتقدير
نموذج العوامل المحددة للبطالة في مصر خلال فترة الانفتاح الاقتصادي

LS // Dependent Variable is LY
Date: 6-12-2007 / Time: 6:36
SMPL range: 1974 - 1981
Number of observations: 8

VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
C	-4.1755111	0.4652989	-8.9738250	0.0000
X2	0.1369541	0.0119377	11.472432	0.0000

R-squared	0.949501	Mean of dependent var	1.148961
Adjusted R-squared	0.942287	S.D. of dependent var	0.415082
S.E. of regression	0.099717	Sum of squared resid	0.069605
Log likelihood	9.109197	F-statistic	131.6167
Durbin-Watson stat	1.865381	Prob(F-statistic)	0.000009

جدول (٥) نتائج المرحلة الثانية لتقدير
نموذج العوامل المحددة للبطالة في مصر خلال فترة الركود الاقتصادي

LS // Dependent Variable is LY
Date: 6-12-2007 / Time: 7:36
SMPL range: 1982 - 1991
Number of observations: 10

VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
C	1.3839895	0.6669912	2.0749740	0.0767
X2	0.0235915	0.0103926	2.2700310	0.0575
X3	-0.0002163	0.0001084	-1.9948872	0.0863

R-squared	0.624554	Mean of dependent var	1.945821
Adjusted R-squared	0.517283	S.D. of dependent var	0.168871
S.E. of regression	0.117328	Sum of squared resid	0.096361
Log likelihood	9.021821	F-statistic	5.822237
Durbin-Watson stat	2.675443	Prob(F-statistic)	0.032428

جدول (٦) نتائج المرحلة الثانية لتقدير
نموذج العوامل المحددة للبطالة في مصر خلال فترة الإصلاح الاقتصادي

LS // Dependent Variable is LY
Date: 6-12-2007 / Time: 7:51
SMPL range: 1992 - 2006
Number of observations: 15

VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
X1	-0.0001422	1.522E-05	-9.3457836	0.0000
X2	0.0657364	0.0036380	18.069544	0.0000
X5	0.0125239	0.0059712	2.0974067	0.0578

R-squared	0.592325	Mean of dependent var	2.256729
Adjusted R-squared	0.524379	S.D. of dependent var	0.123224
S.E. of regression	0.084982	Sum of squared resid	0.086663
Log likelihood	17.36924	F-statistic	8.717608
Durbin-Watson stat	1.735499	Prob(F-statistic)	0.004591

وطبقاً لنتائج تقدير النموذج التي تم التوصل إليها في القسم البند الحالي من الدراسة، فإنه يتم في البند التالي من هذه الدراسة تفسير هذه النتائج.

ج – تفسير نتائج النموذج المقدر:

اعتماداً علي ما تم التوصل إليه من نتائج تقدير النموذج في البند السابق، فإننا نركز في هذا البند علي تفسير المعلمات المقدرة لنموذج محددات البطالة الصريحة في مصر. ويمكن الحكم علي مصداقية المعلمات المقدرة التي حصلنا عليها من تقدير النموذج وتفسيرها اعتماداً علي كل من المعايير الاقتصادية والإحصائية، ومن نتائج تقدير النموذج في المرحلة الثانية خلال فترة الدراسة بأكملها وخلال كل فترة علي حدة، يتضح ما يلي :

١- **أن الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي** (X_1) يؤثر تأثيراً عكسياً وجوهرياً في معدل البطالة الصريحة خلال فترة الدراسة بأكملها، وهذا يتمشي مع منطق النظرية الاقتصادية. وتؤكد هذه النتيجة علي أن زيادة الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي انعكست في زيادة مستوي التوظف، ومن ثم، انخفض معدل البطالة الصريحة.

وخلال فترتي الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٤- ١٩٨١)، والركود الاقتصادي (١٩٨٢- ١٩٩١) لم يكن الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي من العوامل المؤثرة في تخفيض معدل البطالة الصريحة. أما في فترة الإصلاح الاقتصادي أثر الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي تأثيراً إيجابيا في تخفيض معدل البطالة الصريحة.

٢- يوضح النموذج المقدر - أيضا- أن **عدد السكان** (X_2) يؤثر تأثيراً طردياً وجوهرياً في معدل البطالة الصريحة خلال فترة الدراسة بأكملها، وهذا يتمشي مع منطق النظرية الاقتصادية. ومن ثم يعد عدد السكان من أهم العوامل المحددة لمعدل البطالة الصريحة في مصر خلال فترة الدراسة بأكملها. وتشير نتائج التقدير في فترة الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٤- ١٩٨١) أن عدد

السكان كان المتغير الوحيد المحدد للبطالة الصريحة، حيث كانت باقي العوامل غير معنوية. كما تشير نتائج التقدير في فترة الركود الاقتصادي (١٩٨٢-١٩٩١) أن عدد السكان كان من أهم العوامل المؤثرة في البطالة الصريحة. وأخيرا تشير نتائج التقدير في فترة الإصلاح الاقتصادي (١٩٩٢- ٢٠٠٦) أن عدد السكان كان أيضا من أهم العوامل المؤثرة في البطالة الصريحة.

٣ – **أن الاستثمار القومي الإجمالي** (X_3) لم يكن من ضمن العوامل المحددة لمعدل البطالة الصريحة خلال فترة الدراسة بأكملها، وكذلك خلال فترتي الانفتاح الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي. بينما أثر الاستثمار القومي الإجمالي (X_3) تأثيراً عكسيا وجوهرياً في معدل البطالة الصريحة خلال فترة الركود الاقتصادي، حيث انخفض خلال هذه الفترة معدل نمو الاستثمار القومي الإجمالي، مما انعكس في زيادة معدل البطالة الصريحة حتى وصل إلي أقصي معدل له عام ١٩٨٦، فبلغ ١٤.٧٪. وهذا يتمشي مع منطق النظرية الاقتصادية حيث أن انخفاض الاستثمار القومي يقلل من مستوي التوظف، وبالتالي يسهم في زيادة معدل البطالة الصريحة.

٤ – **أن الأجور الحقيقة الإجمالية** (X_4) لم تكن من ضمن العوامل المحددة لمعدل البطالة الصريحة خلال فترة الدراسة بأكملها، وكذلك خلال فترات الانفتاح والركود والإصلاح. وربما يرجع ذلك إلي حدوث تراجع ملموس في نمو الأجور الحقيقية خلال فترة الدراسة من ٧٪ خلال فترة الانفتاح إلي ٢.٧٪ خلال فترتي الركود والإصلاح الاقتصادي.

٥– **أن معدل التضخم** (X_5) لم يكن من ضمن العوامل المحددة لمعدل البطالة الصريحة خلال فترة الدراسة بأكملها. وخلال فترتي الانفتاح الاقتصادي والركود الاقتصادي لم يكن من ضمن العوامل المحددة لمعدل البطالة

الصريحة، وربما يرجع ذلك إلي الاعتماد علي المتغيرات الحقيقية.

بينما أوضحت نتائج التقدير خلال فترة الإصلاح الاقتصادي (١٩٩٢-٢٠٠٦) أن معدل التضخم (X_5) يؤثر تأثيراً طردياً وجوهرياً في معدل البطالة الصريحة، وهذا يتمشي مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث عاني الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة من ظاهرة الركود التضخمي.

٦- **أن برنامج الإصلاح الاقتصادي** (X_6) لم يكن من ضمن العوامل المؤثرة في معدل البطالة الصريحة خلال فترة الدراسة بأكملها، وكذلك خلال جميع الفترة الأخرى. وهذا يؤكد علي أن برنامج الإصلاح الاقتصادي لم يسهم بالفعل في حل مشكلة البطالة، فكما أوضحنا في الإطار النظري لم يكن من ضمن أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري علاج مباشر لمشكلة البطالة في مصر.

٧- **أن سياسة الانفتاح الاقتصادي** (X_8) تؤثر تأثيراً عكسياً وجوهرياً في معدل البطالة الصريحة خلال فترة الدراسة بأكملها، وهذا يتمشي مع منطق النظرية الاقتصادية. حيث أسهمت هذه السياسية في زيادة معدلات نمو الناتج الحقيقي والاستثمار الحقيقي، مما أدي إلي زيادة مستوي التوظف، وبالتالي انخفاض معدل البطالة. وبإعادة التقدير في كل فترة علي حدة من فترات الدراسة لم تكن سياسة الانفتاح الاقتصادي من العوامل المؤثرة في تخفيض معدل البطالة الصريحة.

٨- يوضح النموذج المقدر خلال فترة الدراسة بأكملها أن **معامل التحديد للنموذج** يساوي (٠,٨٥)، وهذا يعني أن التغير في معدل البطالة الصريحة في مصر يمكن تفسير ٨٥٪ منه بدلالة كل من التغير في الناتج القومي الحقيقي، والتغير في عدد السكان، وسياسية الانفتاح الاقتصادي. أما النسبة الباقية ١٥٪ في

ترجع إلي المتغيرات الأخرى غير المدرجة في النموذج المقدر.

وفي فترة الانفتاح الاقتصادي بلغ معامل التحديد للنموذج (٠.٩٥)، وهذا يعني أن التغير في معدل البطالة الصريحة في مصر يمكن تفسير ٩٥٪ منه بدلالة التغير في عدد السكان، بينما النسبة الباقية ٥٪ في ترجع إلي المتغيرات الأخرى غير المدرجة في النموذج المقدر.

وفي فترة الركود الاقتصادي بلغ معامل التحديد للنموذج (٠.٦٢)، وهذا يعني أن التغير في معدل البطالة الصريحة في مصر يمكن تفسير ٦٢٪ منه بدلالة كل من عدد السكان، والتغير في الاستثمار القومي الحقيقي بينما النسبة الباقية ٣٨٪ في ترجع إلي المتغيرات الأخرى غير المدرجة في النموذج المقدر.

وفي فترة الإصلاح الاقتصادي بلغ معامل التحديد للنموذج (٠.٥٩)، وهذا يعني أن التغير في معدل البطالة الصريحة في مصر يمكن تفسير ٥٩٪ منه بدلالة كل من التغير في الناتج القومي الحقيقي، والتغير في عدد السكان، والتغير في التضخم، بينما النسبة الباقية ٤١٪ في ترجع إلي المتغيرات الأخرى غير المدرجة في النموذج المقدر.

رابعا: نتائج البحث:

قامت هذه الدراسة بإلقاء الضوء علي تطور مشكلة البطالة الصريحة في مصر خلال الفترة (١٩٧٤- ٢٠٠٦)، ثم ركزت علي تحليل العوامل المحددة لها، وذلك اعتمادا علي صياغة نموذج قياسي لمحدداتها. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

١- لقد بلغ معدل البطالة الصريحة في المتوسط خلال فترة الانفتاح الاقتصادي حوالي ٤ ٪ من قوة العمل. وتزايد معدل البطالة الصريحة خلال

فترة الركود الاقتصادي (٨٢- ١٩٩١)، فبلغ معدلها عام ١٩٨٦ حوالي ١٤.٧ ٪ ، ويرجع ذلك إلى عديد من الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلي انخفاض قدرة الاقتصاد القومي على توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب العمالة الداخلة إلى سوق العمل.

٢- أن مشكلة البطالة لم تحظ بأهمية تذكر في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي ؛ ذلك أن مكوناته قد خلت من أية سياسات مباشرة للتعامل مع هذه المشكلة، وجاء ذلك بصورة غير مباشرة وهامشية من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية. كما أن الأساليب التي طرحت لمعالجتها من خلال الصندوق لا تعدو أن تكون نوعاً من الحلول المؤقتة قصيرة الأجل التي لا تتلاءم مع تلك المشكلة المزمنة وواقعها في الاقتصاد المصري. وقد أدي ذلك الوضع إلى زيادة حدة البطالة الصريحة في الاقتصاد المصري ؛ الأمر الذي يتناقض مع رؤية واضعي هذا البرنامج في مصر.

٣- تتمثل أهم العوامل المحددة لمعدل البطالة الصريحة طبقاً للنظرية الاقتصادية في مصر في كل من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، وعدد السكان، والاستثمار القومي الإجمالي، والأجور الحقيقة الإجمالية، ومعدل التضخم، وسياسة الانفتاح الاقتصادي، وصافي الهجرة السنوية للخارج، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

٤- توصل النموذج القياسي أن أهم العوامل المحددة لمعدل البطالة الصريحة في مصر خلال الفترة (١٩٧٣- ٢٠٠٦) هي: الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، وعدد السكان، وسياسة الانفتاح الاقتصادي. واتضح أن هذه المتغيرات تفسر ٨٥٪ من التغير في معدل البطالة الصريحة. غير أنه في فترة الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٣- ١٩٨١) توصل النموذج القياسي إلي أن

معدل البطالة الصريحة في مصر يعتمد علي عدد السكان فقط. وإذ اتضح أنه يفسر ٩٥٪ من التغير في معدل البطالة الصريحة.

٥- اعتمد معدل البطالة الصريحة في مصر في فترة الركود الاقتصادي (١٩٨٢- ١٩٩١) طبقاً النموذج القياسي أساساً علي متغيرين فقط هما عدد السكان والاستثمار القومي الإجمالي، حيث فسرا ٦٢٪ من التغير في معدل البطالة الصريحة. غير أنه في فترة الإصلاح الاقتصادي (١٩٩٢- ٢٠٠٦) تحدد معدل البطالة الصريحة أساساً بثلاثة متغيرات هي: الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، وعدد السكان، ومعدل التضخم. واتضح أن هذه المتغيرات تفسر ٥٩٪ من التغير في معدل البطالة الصريحة.

٦- لقد كان عدد السكان هو المتغير الوحيد الذي ظل مؤثراً في معدل البطالة الصريحة في مصر خلال فترة الدراسة بأكملها، وخلال كل فتره علي حدة، مما يدل علي أن معدل البطالة الصريحة في مصر يرتبط طردياً مع عدد السكان وبمعدل نموه.

المراجع :

أولا: المراجع الأجنبية :

1. Assaad R., Commander S., ***Labor Markets in an Era of Adjustment, Case Studies: Egypt, Vol. (2)*** Issues Papers, Edited by: Horton S., and Others, W. B., Washington, D. C., 1994.
2. El-Baradei M., "Towards Apro-Poor Educational Policy for Egypt", ", ***Socioeconomic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt***, Center for Economic and Financial Research and Studies, Edited by: Nassar H., El-Laithy H., Faculty of Economics and Political Science-Cairo University, 2001.
3. International Labour Organization, ***Year Book of Labor Statistics***, ILo, Geneva, 2007.
4. -International Labour Organization, **World Employment Report**, ILo, 1998/1999.
5. Kheir El-Din H., "Assessment of Performance and Impact", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and Arab World, Editor by: Sayyid M. K., **Center of Developing Countries Studies**, Faculty of Economics and Political Sciences -Cairo University, No. 24, 2002.
6. Leonor M. D., Korayem K., ***Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries***, (Tanzania, Egypt, The Philippines and Indonesia), Croom Helm ltd., London, ILO, 1985
7. Lofgren H., "Economic Policy in Egypt: A Breakdown in Reform Resistance?", ***International Journal of Middle East Studies*** ,Vol. 25, Iss. 3, Aug. 1993, 2002 Jstor, ttp://www.jstor.org.,26/12/2002.
8. Mohammed A. F., "The Role of the Fund and the World Bank in Adjustment and Development", ***Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World***, Edited by: El-Naggar S., Papers presented at a seminar, United Arab Emirates, Feb. 16-18, 1987, IMF, Washington D.C., 1987.
9. Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsi S., "The Challenge of Unemployment in The Arab Region", ***International Labor***

Review, Geneva, Vol. 134, No. 1, 1995, http://80-proquestumi.com., 21/12/2002.
10. Sullivan D. J., "The Political Economy of Reform in Egypt", ***International Journal of Middle East Studies***, Vol. 22, Iss. 3, Aug. 1990, 2002 Jstor, http://www.jstor.org., 20/12/2002.
11. The World Bank, ***World Debt Tables***, W. B., Washington D. C., 1991.
12. The World Bank, ***World Development Indicators***, W. B., Washington D.C., 2005.

ثانيا : المراجع العربية

١. أحمد حسن إبراهيم، "استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادي بمصر"، ***سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٨٩)***، معهد التخطيط القومى، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤.

٢. البنك الدولى ، ***تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٢*** ، واشنطن ، ١٩٩٢ .

٣. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ***بحث العمالة بالعينة***، سنوات مختلفة

٤. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ***بيانات التعداد العام للسكان فى الأعوام:*** ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ .

٥. سلوى سليمان ، "البطالة فى مصر وقضية التنمية" ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان : ***البطالة فى مصر*** ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، تحرير : د. سلوى سليمان ، القاهرة ، ١٩٨٩.

٦. سميحة السيد فوزى ، "سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة فى مصر" ، مؤتمر عن : ***التشغيل والبطالة فى مصر*** ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، فى الفترة ١٣ ، ١٤ يناير ٢٠٠٢.

٧. سميحة السيد فوزى ، ***"سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة فى مصر"*** ، ورقة عمل رقم (٦٨) ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٠.

٨. علي عبد الوهاب نجا، **"مشكلة البطالة في مصر وتقييم أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها"**، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٤.

٩. نجلاء الأهوانى ، "سياسات التكيف والإصلاح الهيكلى وأثرها على التعطل فى مصر"، *اجتماع خبراء حول التعطل فى دول الاسكوا* ، وزارة التخطيط ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ، ٢٦ - ٢٩ يوليو ١٩٩٣ ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ، ١٩٩٣.

١٠. وزارة التخطيط ، *وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام ٥٩/١٩٦٠ إلى عام ٩٩/٢٠٠٠* ، وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس ٢٠٠٠.

جدول رقم (١) إجمالي عدد السكان والقوة البشرية وقوة العمل والمتعطلين فى مصر وفقاً لتعدادي ١٩٧٦ ، ١٩٨٦

(العدد بألف فرد)

السنة	القوة البشرية*										إجمالي القوة البشرية		القوة غير البشرية **		إجمالي عدد السكان	
	داخل قوة العمل						خارج قوة العمل		إجمالي القوة البشرية							
	مشتغلون		مشتغلون		مشتغلون											
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٩٧٦	١٠١٣١,٥	٢٧,٧	٨٥٠	٢,٣	١٠٩٨١,٥	٣٠	١٢٧٢٤,٢	٣٤,٩	٢٣٧٠٥,٧	٦٤,٩	١٢٨٠٥,٢	٣٥,١	٣٦٥١٠,٩	١٠٠		
١٩٨٦	١١٦٦٦,٣	٢٤,٢	٢٠١١,٤	٤,٢	١٣٦٧٧,٦	٢٨,٤	١٦٦٨٢	٣٤,٦	٣٠٣٦٠	٦٣	١٧٨٤٥,٤	٣٧	٤٨٢٠٥	١٠٠		

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، *التعداد العام للسكان والإسكان عام ١٩٧٦ ، ١٩٨٦*.

* القوة البشرية : وتتضمن قوة العمل سواء العاملين فعلاً أو العاطلين ، وكذلك الأفراد داخل سن العمل المحدد ولا يرغبون فى العمل مثل ربات البيوت والطلبة وأرباب المعاشات والزاهدون فى العمل .

** القوة غير البشرية : وتتضمن الأفراد خارج نطاق سن العمل المحدد ، أى الأطفال أقل من ١٢ سنة وكبار السن من ٦٥ سنة فأكثر ولا يعملون ، وكذلك غير القادرين على العمل.

جدول رقم (٢)

توزيع المشتغلين على قطاعات الاقتصاد القومى والنصيب النسبى لكل قطاع من الزيادة فى أعداد المشتغلين، ومتوسط معدل نمو المشتغلين خلال الفترة (٧٣ - ١٩٨١/٨٠)

البيان / القطاع	عام ١٩٧٣		عام ١٩٨١/٨٠		المتوسط السنوى لمعدل نمو المشتغلين(%)	المتوسط السنوى لاستيعاب المشتغلين	النصيب النسبى من الزيادة في المشتغلين
	العدد ألف فرد	النسبة (%)	العدد ألف فرد	النسبة (%)			
الزراعة	٤١٦٤	٤٦,٨	٤٢٠٠	٣٦,٧	٠,١	٥,٢	١,٤
الصناعة والتعدين	١١٢٣	١٢,٦	١٤٣٠	١٢,٥	٣,٥	٤٣,٩	١٢
البترول والكهرباء	٥٢	٠,٦	٨٣	٠,٧	٧,١	٤,٩	١,٢
التشييد والبناء	٣٠٢	٣,٤	٦٥٧	٥,٧	١٢,٥	٥٠,٧	١٣,٩
إجمالى القطاعات السلعية	٥٦٤٠	٦٣,٥	٦٣٧٠	٥٥,٧	١,٨	١٠٤,٢	٢٨,٦
النقل والمواصلات وقناة السويس	٤٠٢	٤,٥	٤٦٠	٤,٠	٢,٠	٨,٣	٢,٣
التجارة والمال والتأمين السياحة	٨٦٤	٩,٧	١٢٠٧	١٠,٥	٤,٩	٤٨,٩	١٣,٤
	٥٠	٠,٦	٩١	٠,٨	٩,٠	٥,٨	١,٦
إجمالى قطاعات الخدمات الإنتاجية	١٣١٦	١٤,٨	١٧٥٧	١٥,٤	٤,٢	٦٣,٠	١٧,٣
الإسكان	١٣٨	١,٦	١٦٦	١,٥	٢,٧	٤,٠	١,١
المرافق العامة والخدمات الحكومية	١١٩٤	١٣,٤	٢١٤٦	١٨,٨	٨,٩	١٣٦,١	٣٧,٣
الخدمات الشخصية	٦٠٠	٦,٨	١٠٠٠	٨,٧	٧,٨	٥٧,١	١٥,٧
إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	١٩٣٢	٢١,٧	٣٣١٢	٢٩,٠	٥,٧	١٩٧,٢	٥٤,١
المستوى القومى	٨٨٨٨	١٠٠	١١٤٣٩	١٠٠	٣,٧	٣٦٤,٤	١٠٠

المصدر : محسوب بواسطة الباحث اعتمادا على :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث العمالة بالعينة أعداد مختلفة.
- البنك المركزى المصرى ، النشرات الإحصائية ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (٣) تطور كل من قوة العمل والمشتغلون والبطالة ومعدلى التشغيل والبطالة الصريحة خلال فترة الدراسة (٧٤ ـ ٢٠٠٠)

السنة	حجم قوة العمل (ألف فرد)	المشتغلون		البطالة الصريحة (السافرة)	
		الحجم (ألف فرد)	المعدل (%)	الحجم (ألف فرد)	المعدل (%)
١٩٧٤	٩٢٥٠,٣	٩٠٤١,٧	٩٧,٧	٢٠٨,٦	٢,٣
١٩٧٥	٩٦٦٦,٧	٩٤٣٣,٣	٩٧,٦	٢٣٣,٤	٢,٤
١٩٧٦	٩٨٨٣,٨	٩٦٢٨,٢	٩٧,٤	٢٥٥,٦	٢,٦
١٩٧٧	١٠١٨١,٦	٩٨٨٥,٥	٩٧,١	٢٩٦,١	٢,٩
١٩٧٨	٩٨٠٢,٥	٩٤٤٨	٩٦,٤	٣٥٤,٥	٣,٦
١٩٧٩	١٠٠٢٣,٥	٩٥٦٥,٣	٩٥,٤	٤٥٨,٢	٤,٦
١٩٨٠	١٠٣٣٥	٩٧٩٩,١	٩٤,٨	٥٣٥,٩	٥,٢
١٩٨١/٨٠	١٠٥١٧,٩	٩٩٤٥,٧	٩٤,٦	٥٧٢,٢	٥,٤
١٩٨٢/٨١	١١١٢٨,٢	١٠٥٢٢	٩٤,٦	٦٠٦,٢	٥,٤
١٩٨٣/٨٢	١١٦٠٧,٧	١٠٧٩٥	٩٣,٠	٨١٢,٧	٧,٠
١٩٨٤/٨٣	١١٨٢٨	١١٠٧٢	٩٣,٦	٧٥٦	٦,٤
١٩٨٥/٨٤	١٢١٩٤,٨	١١٣٦٧	٩٣,٢	٨٢٧,٨	٦,٨
١٩٨٦/٨٥	١٢٥٧٥,٤	١١٦٦٩	٩٢,٨	٩٠٦,٤	٧,٢
١٩٨٧/٨٦	١٢٩٩٠,٥	١١٩٩٨	٩٢,٤	٩٩٢,٥	٧,٦
١٩٨٨/٨٧	١٣٠٦٥,٧	١٢٣٣٤	٩٤,٤	٧٣١,٧	٥,٦
١٩٨٩/٨٨	١٣٦٣٩,٨	١٢٦٨٥	٩٣,٠	٩٥٤,٨	٧,٠
١٩٩٠/٨٩	١٤٢٥٨,٢	١٣٠٣٢	٩١,٤	١٢٢٦,٢	٨,٦
١٩٩١/٩٠	١٤٧٤٧,٥	١٣٣٧٦	٩٠,٧	١٣٧١,٥	٩,٣
١٩٩٢/٩١	١٥١٣٤,٤	١٣٧٤٢	٩٠,٨	١٣٩٢,٤	٩,٢
١٩٩٣/٩٢	١٥٥٦٧,٨	١٣٨٧٠,٩	٨٩,١	١٦٩٦,٩	١٠,٩
١٩٩٤/٩٣	١٦٠٠٤,٤	١٤٢٤٣,٩	٨٩,٠	١٧٦٠,٥	١١,٠
١٩٩٥/٩٤	١٦٤٥٩,١	١٤٥٩٩,٢	٨٨,٧	١٨٥٩,٩	١١,٣
١٩٩٦/٩٥	١٦٨٩٤,٣	١٤٩١٧,٧	٨٨,٣	١٩٧٦,٦	١١,٧
١٩٩٧/٩٦	١٧٣٥٢	١٥٨٢٥	٩١,٢	١٥٢٧	٨.٨
١٩٩٨/٩٧	١٧٨٦٢,٣	١٦٣٤٤	٩١,٥	١٥١٨,٣	٨,٥
١٩٩٩/٩٨	١٨٣٨١,٣	١٦٨٧٤	٩١,٨	١٥٠٧,٣	٨,٢
٢٠٠٠/٩٩	١٨٩٢٩,٤	١٧٣٤٣	٩٢,١	١٤٩٥,٤	٧,٩
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٨٦٨٤	١٧١١٥	٩١,٦	١٥٧٠	٨,٤

٢٠٠١/٢٠٠٢	١٨٧٥٠	١٧٠٦٢,٥	٩١	١٦٨٧,٥	٩
٢٠٠٢/٢٠٠٣	١٩١٩٧	١٧٢٩٦,٤	٩٠,١	١٨٠٠,٦	٩,٩
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١٩٦١٩	١٧٦٧٦,٧	٩٠,١	١٩٤٢,٣	٩,٩
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٩٩٩٦	١٧٩٩٦,٤	٩٠	١٩٩٩,٦	١٠
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠١٢٠	١٨١٨٨,٥	٩٠,٤	١٩٣١,٥	٩,٦
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٣٥٠	١٨٤٥٧,٤	٩٠,٧	١٨٩٢,٦	٩,٣

المصدر : - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث العمالة بالعينة أعداد مختلفة.

-البنك المركزى المصرى ، النشرات الإحصائية ، أعداد مختلفة .

-وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام ٥٩/١٩٦٠ إلى عام ٩٩/٢٠٠٠ القاهرة ، أغسطس ٢٠٠٠ .

- International Labour Organization, *Year Book of Labor Statistics*, ILo, Geneva, 2007.

-International Labour Organization, World Employment Report, ILo, 1998/1999, http://www.erf.org.eg/html/economic,23/6/2007,table A5.2.